جبق خلال لقاء نقابة المستشفيات: مصرف لبنان تعهد بتأمين الدواء ولم يلتزم بالمعدات الطبية

بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني، أكد وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الاعمال الدكتور جميل جبق ، في مؤتمر صحافي، «ان مصرف لبنان تعهد بتأمين المستلزمات الطبية بسعر الصرف الموجود في لبنان، لكن يبدو أن المعادلة اختلفت فالتزم المصرف بتأمين الدواء ولم يلتزم بالمعدات الطبية».

واوضح «اننا نعاني من نقص كبير في المعدات والمستلزمات الطبية، وإذا استمر هذا الوضع قد نصل الى وضع خطير». وقال: «لا يمكن التقشف في قطاع الطب والاستشفاء، هذا القطاع أصبح مهددا ونطلب من حاكم مصرف لبنان معالجة الأمر سريعا». وأعلن «ان مصرف لبنان وافق على أن يحول ٥٠٪ من الدولار بالسعر الرسمي و٥٠٪ يجب أن تتحملها الشركات أي أن المستشفيات سوف ترفع الأسعار».

عند قائد الجيش

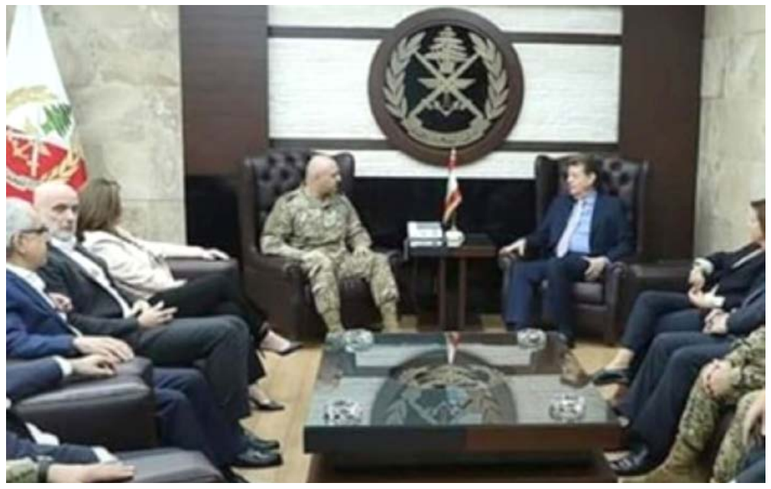

في ١٦ تشرين الثاني، استقبل قائد الجيش العماد جوزف عون في مكتبه في اليرزة نقيب اصحاب المستشفيات في لبنان المهندس سليمان هارون يرافقه وفد من مستوردي الادوية والمعدات الطبية. وجرى التداول في الصعوبات التي يتعرض لها القطاع في الوقت الراهن.

جبق إستمع إلى مشاكل المستشفيات الخاصة وصعوبة تأمين المستلزمات الطبية

في ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠، إستقبل وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال د. جميل جبق وفدًا من أصحاب المستشفيات الخاصة برئاسة المهندس سليمان هارون بحضور النائب فادي علامة. وتناول البحث تطورات الأوضاع في هذه المستشفيات في ظل الضائقة الإقتصادية والمالية التي يشهدها لبنان.

وفي تصريح أدلى به إثر الإجتماع أعلن هارون أن المشاكل الأساسية للقطاع تتلخص بالتالي:

أولا- التأخر في تسديد مستحقات المستشفيات حيث تعادل الجداول الخاضعة للتدقيق والموجودة في وزارة المالية والجاهزة لأن تدفع، حوالى ٥٠٠ مليار ليرة.

ثانيًا- في الجهات الضامنة يتم تسعير المعدات والمستلزمات الطبية على أساس ١٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار الواحد. وهذا يعني عدم قدرة المستشفيات على الإستحصال على هذه المعدات والمستلزمات بالسعر الرسمي، خصوصًا أن وكلاء هذه المستلزمات يطلبون من المستشفيات تسديد ثمنها نقدًا عند التسليم، في وقت أن المستشفيات تنتظر سنوات للحصول على مستحقاتها.

ثالثًا- بلغنا مستوى خطيرًا جدا، وكنا قد نبهنا إلى ذلك وتوقعنا أن نبلغ إليه في نهاية هذا الشهر، ولكننا بلغناه قبل الموعد المحدد. إننا حاليًا في صلب المشكل، فهناك مرضى لا يستطيعون

الدخول إلى المستشفيات للخضوع لعمليات معينة، ليس لأن المستشفيات ترفض استقبالهم بل لأن هذه المستشفيات عاجزة عن تأمين المعدات والمستلزمات اللازمة للقيام بهذه العمليات، على غرار عمليات العظام وتمييل شرايين القلب والجراحة العامة.

أضاف النقيب هارون أننا أمام معضلة وقد بادر وزير الصحة، مشكورًا، إلى التقاط كرة النار وسيسعى إلى إيجاد الحلول. وأفاد النقيب هارون أن الوزير جبق سيراجع مع وزارة المال إمكان تسديد جداول المستحقات الموجودة لديها، وسيجتمع مع ممثلين عن تجمع مستوردي المعدات الطبية لاجتراح آلية تضمن استلام المعدات وتسديد ثمنها.

وفي ما عدا مبادرة الوزير جبق لإيجاد حلول، أسف نقيب أصحاب المستشفيات الخاصة لعدم وجود تجاوب من المسؤولين الآخرين، لافتًا إلى أنه يجري اتصالات مع المسؤولين في الجهات الضامنة إبتداء من الطبابة العسكرية والضمان الإجتماعي وسوى ذلك، لأن هذه المشكلة لا تشمل فقط المستفيدين من تقديمات وزارة الصحة بل هي تشمل المستفيدين من كل الصناديق الضامنة.

وأمل هارون أن يتم التوصل إلى نتيجة مشددًا على ضرورة تكاتف الجميع وتجاوب وتعاون المعنيين للوصول إلى حل بدلا من حال الإنكار التي يعيشها غالبية المسؤولين.

جبق يعلن عن التوصل إلى حل جزئي وموقت لأزمة المستلزمات الطبية

في ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٠، رأس وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال د. جميل جبق إجتماعًا في وزارة الصحة ضم وفدًا من تجمع مستوردي المعدات والمستلزمات الطبية برئاسة سلمى عاصي، ووفدين من كل من نقابة المستشفيات الخاصة وشركات الأدوية وحضره مدير مكتب الوزير د. حسن عمار ومدير دائرة العناية الطبية د. جوزف الحلو. وتركز البحث فيه على أزمة تأثير ارتفاع سعر الدولار على استيراد المستلزمات والمعدات الطبية وانعكاس ذلك سلبًا على المستشفيات في لبنان.

وإثر الإجتماع أعلن الوزير جبق عن التوصل إلى حل جزئي وموقت يستمر شهرين من خلال تجميد الوضع على ما هو عليه وتثبيت سعر صرف الدولار على حد معين كي يتحمل كل من المستوردين والمستشفيات عبء الأزمة، لأنه لا يمكن تحميل المريض في لبنان صعوبة الأوضاع الإقتصادية المتردية وتراجع سعر العملة الوطنية إزاء الدولار.

وأبدى وزير الصحة العامة في حكومة تصريف الأعمال ارتياحه لما لمسه من تعاون لدى الجهتين بهدف تنفيذ الاتفاق وتأمين المستلزمات الطبية للمستشفيات في الشهرين المقبلين.

وتابع الوزير جبق أنه وعد بالسعي إلى حل نهائي لهذه الأزمة مع رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، مقترحًا عقد اجتماع موسع يضم مختلف المعنيين بأزمة المستلزمات الطبية بدءًا من حاكم مصرف لبنان إلى المصارف والمستوردين. وأمل وزير الصحة العامة التوصل إل حل يرضي الجميع.

وردًا على سؤال، لفت الوزير جبق إلى وجود شركات غير منتسبة إلى تجمع مستوردي المعدات والمستلزمات الطبية وهي تعمد إلى رفع الأسعار في ظل أزمة العملة، وقال: إذا واظبت هذه الشركات على عدم الإلتزام بالقوانين اللبنانية، فسأسمح لكل المستشفيات الحكومية باستيراد ما تحتاج إليه من معدات ومستلزمات بشكل مباشر من دون أي عائق.